المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
-قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-

مشروع قانون
المالية
2023

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel	Direction du Budget
Le 01/11/2022 19:21	Le 01/11/2022 19:32

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 10
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج 12
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 14
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 17
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 18
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 22
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 23
الجزء الثاني : تقديم البرامج 25
برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية 26
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 26
2. مسؤول البرنامج 27
3. المتدخلين في القيادة 27
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 28
برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية 34
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 34
2. مسؤول البرنامج 35
3. المتدخلين في القيادة 35
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 36
برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة 41

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 41

2. مسؤول البرنامج..... 42

3. المتدخلين في القيادة..... 42

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 43

الجزء الثالث : محددات النفقات..... 57

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 58

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 58

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 60

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 60

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 61

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

1. تقديم موجز للاستراتيجية

1.1.اختصاصات ومهام الوزارة :

يعنى قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير بمهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجالات إعداد التراب والتعمير والهندسة المعمارية. كما يساهم أيضا، وفي حدود المهام المنوطة، في إعداد السياسة الحكومية في مجال التنمية القروية وذلك بالتنسيق مع الوزارة والهيئات المعنية.

تنقسم مهام القطاع على النحو التالي:

- وضع السياسة الحكومية في ميدان إعداد التراب على المستوى الوطني والجهوي؛
- دعم التقائية واندماجية السياسات العمومية بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية؛
- وضع استراتيجيات وبرامج عمل للنهوض بميادين التعمير والهندسة المعمارية بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية والسهر على تنفيذها؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير وتطوير مجالات ترابية مندمجة ومستدامة وتنافسية بتنسيق مع جميع المتدخلين في الميادين؛
- وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية للنهوض بجودة وسلامة المباني والمشهد الحضري ورد الاعتبار للتراث المعماري والمحافظة عليه، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية؛
- اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميادين إعداد التراب الوطني والتعمير والهندسة المعمارية والعمل على تحيينها؛
- السهر على تكوين وتأهيل الأطر التقنية في ميادين التعمير وإعداد التراب الوطني والهندسة المعمارية.

2. محاور استراتيجية القطاع :

انطلاقا من تداعيات جائحة كورونا التي عرفها المغرب كباقي دول العالم، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية. ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في مناهج التخطيط المجالي والاستشرافي بغية تأقلمها مع هذا المعطى الجديد وأيضا مع مخرجات النموذج التنموي الجديد والاستراتيجيات الإنمائية وإضفاء الطابع الإجرائي على أدواته. إن الرهانات التي تواجهها بلادنا خلا هذه السنوات، بحكم التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أضحت تستلزم نهج مقاربة مندمجة تعتمد التنسيق والالتقائية والتكامل بين مختلف القطاعات الحكومية وتتطلب اعتماد رؤية استشرافية تسمح بالتنزيل السليم للسياسات العمومية على المستوى المجالي وتضمن تكامل المخططات والبرامج الجهوية للتنمية.

وعليه، وبناء على التراكمات التي عرفها هذا القطاع، تم اعطاء الاهتمام البالغ للمرجعيات الوطنية والمجالية لإعداد التراب، باعتبارها آليات تضمن تحديد المبادئ العامة لسياسة إعداد التراب ببلادنا وتضمن تنسيق الاختيارات الكبرى للتهيئة المجالية بين مختلف الجهات.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

كما تحرص الوزارة على تعزيز اليقظة المجالية، لكونها آلية تسعى إلى تطوير جيل جديد من أدوات الهندسة الترابية وإلى إعداد منصة معلوماتية، ترتكز على دعامتين أساسيتين: نظام معلوماتي جغرافي وأدوات البيانات الكبيرة. إذ ستمكن هذه المنظومة من إنتاج مؤشرات مجالية مبتكرة، وخرائط موضوعاتية وتركيبية.

وفي إطار تعزيز الاستشراف الترابي، تعمل الوزارة على بلورة مجموعة من البرامج والخبرات الاستراتيجية التي تهم استباق الإشكاليات المجالية، والتي تتعلق بتقوية جاذبية المجالات، ودعم صمود وتأقلم المجالات الحساسة، وتقوية المنظومة الحضرية من خلال تعزيز الفضاءات المتربولية وتثمين المدن المتوسطة ودعم المراكز الصاعدة وإحداث أقطاب جديدة.

كما أنه، واستمرارا للمجهودات التي تبدل لتغطية الجهات بمخططات مرجعية لإعداد التراب عن طريق شراكات مع المجالس الجهوية، وبالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها هذه المخططات في رسم المعالم الأساسية لاختيارات التنمية التي تصبو إليها كل جهة من جهات المملكة، تسهر الوزارة على مواكبة المجالس الجهوية في إعداد تلك المخططات وذلك بهدف التغطية الكاملة للتراب الوطني بوثائق مرجعية لإعداد التراب وفق منظور استشرافي، سيسهم لامحالة في تعزيز وضع برامج جهوية للتنمية وفق مقاربة تشاركية ومجالية.

وتمثل مسألة تأهيل النطاقات القروية والإسهام في تحسين ظروف عيش الساكنة بها إحدى اهتمامات هذه الوزارة، ويشكل برنامج المساعدة المعمارية لفائدة العالم القروي أحد أبرز المحاور التي تم اعتمادها في هذا الاتجاه، والتي استأثرت باهتمام واسع من طرف الفاعلين العموميين وباقي الشركاء المؤسساتيين للوزارة، إلا أن التقييم الذي خضعت له التجربة الممتدة منذ سنة 2004 حتى سنة 2011 أبان عن مجموعة من النواقص والاكراهات، تجلت بالخصوص في ضعف الموارد المخصصة للبرنامج و ضعف الشراكات المحصل عليها ، وتداخل معايير الانتقاء وصعوبة تحديد الفئات المستهدفة، علاوة على تباين الأولويات بين منطقة وأخرى. بناء على هذه المعطيات، انخرطت الوزارة في نسخة جديدة من برنامج المساعدة المعمارية لساكنة العالم القروي وفق مقاربة جديدة تقوم على عنصر الشراكة مع المجالس الجهوية وتعبئة تمثيليات الوزارة على الصعيدين المحلي والجهوي، وذلك عبر التأطير التقني للمستفيدين المنتمين للنطاقات القروية بإعداد تصاميم البناء الذاتي والتصاميم النموذجية، أو من خلال إعداد تصاميم لإعادة الهيكلة وتوجيه التعمير وكذا تصاميم تحديد الدواوير وإنجاز الدراسات المعمارية التي تهم العالم القروي.

ضمن نفس السياق، وفي إطار الاعتمادات المتاحة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وتفعيلا للبرنامج الوطني للمراكز الناشئة، تنكب الوزارة على تفعيل مقاربة خاصة بتهيئة وتأهيل المراكز الصاعدة في إطار شراكات محلية، وذلك وعيا منها بما لهذه المراكز من دور بنيوي في هيكلة المناطق ذات الطبيعة القروية وتحسين المشهد العمراني وتنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية وتقوية جاذبية النطاقات القروية المحيطة بها.

وفي ميدان التعمير، وتفعيلا لمضامين النموذج التنموي الجديد الذي دعا إلى اعتماد إطار مرجعي وطني للتنمية الحضرية وإلى تطوير رؤية استباقية مندمجة، وانسجاما مع أولويات البرنامج الحكومي الحالي والذي أكد على تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية والحد من التفاوتات المجالية وتحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل وكذا تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، فقد أضحى تبني مقاربة متجددة للسياسة الحضرية الوطنية أمرا ملحا من أجل وضع مرجعية وطنية

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

للتنمية الحضرية تقوم بالأساس على تعميم وثائق التعمير وتجويد مضامينها بالنظر للأهمية القصوى التي تكتسيها هذه الوثائق في تأطير وتنظيم نمو المجالات كمرجعيات تقنية وقانونية مع إيلاء أهمية لتغطية المدن الكبرى والمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا متناميا، وذلك بالارتكاز على إعداد مرجعيات تقنية جديدة من شأنها الإسهام في أجرأة مبادئ التعمير المستدام ومراجعة مناهج التخطيط المجالي المعتمدة وكذا تحيين المنظومة القانونية الخاصة بالقطاع.

وتندرج هذه الجهود في تنظيم وتأطير نمو مختلف المجالات من خلال مواصلة تنزيل استراتيجية «مجالات 2040" المرتكزة على عدة مستويات عملية واستشرافية متكاملة تخص التخطيط الاستراتيجي المندمج، تقوية قدرات المجالات على الصمود والتكيف مع مختلف المخاطر، وكذا الاستدامة المجالية، علاوة على التحول الرقمي للمجالات.

وبغية تأهيل ورد الاعتبار للموروث المعماري والعمراني وإدماجه بالدورة الاقتصادية، بات من اللازم وضع استراتيجية وطنية خاصة بالمدن العتيقة والقصبات وأخرى تعنى بالمشاهد الطبيعية.في إطار مقاربة تقوم على تثمين التراث المعماري وإبداع هندسة معمارية بلمسة متجددة، وإيلاء المشهد العمراني رونقا يزاوج بين تراثنا الأصيل من جهة والمتطلبات العصرية من جهة ثانية.

وباعتبارها مرفقا إداريا يؤدي خدمة لمختلف المرتفقين ووعيا منها بالتوجيهات النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 14 أكتوبر 2016، تلتزم الوزارة بالانخراط في مسلسل عصرنة الإدارة والعمل بالممارسات الجيدة في إطار مبادئ الحكامة من خلال تبسيط المساطر وتجويد الخدمات المقدمة لعموم المواطنين وتعميم العمل بالتدبير اللامادي في أفق تحقيق مجالات ترابية رقمية.

أما على مستوى العرض التكويني فالوزارة دائمة الحرص على مواكبة المعاهد والمدارس الوطنية التابعة لها ضمن مبدأ دعم وتوفير عرض عمومي للتكوين من خلال احداث قطب للتكوين في مهن التعمير والتهيئة والهندسة المعمارية يساير متغيرات العصر ويستجيب للحاجيات التي يفرضها تطور المجالات، وذلك دون إغفال لمواكبة المهنيين في ميدان الهندسة المعمارية لأجل تحصين مكاسب المهنة وتخليق الممارسات بها وتجويدها خدمة للصالح العام.

كما عمدت الوزارة على تعزيز عرضها في مجال تكوين التقنيين المتخصصين في التعمير والهندسة المعمارية بفتح معهدين جديدين بمدينتي تطوان وملحقة السمارة بطاقة استيعابية تناهز 30 طالبا لكل سنة وفي كل معهد. حيث تندرج هذه المبادرة في إطار مجهودات الوزارة الرامية إلى مواكبة النموذج التنموي الجديد الذي ينص على ضرورة العمل على تمكين الشباب المغاربة من سبل امتلاك الكفاءات العالية وتحسين آفاق اندماجهم في سوق الشغل، وذلك بتعاون وتنسيق مع القطاعات المتدخلة.

وتواصل الوزارة مجهوداتها من أجل دعم هذا التكوين وتأطيره، بإعطاء الانطلاقة وتتبع الدراسات المتعلقة بإعادة النظر في البرنامج البيداغوجي لمعاهد التكوين قصد القيام بتحديثه وتطويره وفق مقاربة تعتمد على مبدئ الكفايات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

كما تولي الوزارة أهمية كبيرة لتكوين أطرها ودعم كفاءاتها بوضع وتنظيم برامج تكوينية لفائدة موظفي القطاع على المستويين المركزي والجهوي تشمل اختصاصات دقيقة تمكن من تحسين أدائهم والرفع من قدراتهم بشراكة مع مؤسسات وجامعات وطنية ودولية.

وتتطرق هذه البرامج بالأساس إلى طرح سبل مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها التحولات المجالية المتسارعة التي تعرفها بلادنا في مستويات عدة، وذلك عبر مناهج مبتكرة ومقاربات علمية متطورة في مجالات التخطيط الحضري والتنمية المجالية وتدبير المخاطر، وكذا تأهيل الموارد البشرية في ميادين التسيير وتدبير الشأن العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن بلورت مواضيع ومحاور البرامج التكوينية لسنة 2022 تتماشى وأهداف المشاورات الوطنية والجهوية للحوار الوطني حول التعمير والإسكان الذي أعطيت انطلاقته يوم 16 شتنبر 2022 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

تعتمد الوزارة ثمانية مبادئ توجيهية تندرج تحت شعار " معا لإعداد مجالات الغد":

- تقوية سياسة إعداد واستشراف المجالات؛
- مصاحبة المجالات نحو تحقيق تنمية ترابية مستدامة؛
- تعزيز التعمير الاستشرافي والمستدام والمحفز من أجل مصاحبة دينامية تنمية الجماعات الترابية؛
- إعادة تثمين التراث المعماري والمهن؛
- تحديث وإثراء الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع؛
- تطوير المعرفة والخبرات في مجالات عمل الوزارة؛
- تقوية كفاءات المهن الداعمة لمصاحبة جيدة؛
- تعزيز اللاتمركز وتحسين تمثيلية الوزارة على المستوى الترابي مع الأخذ بعين الاعتبار.

3. التحديات والرهانات الكبرى للقطاع

تتجلى الرهانات الاستراتيجية للمجالات المغربية في:

- **الرهان الديمغرافي والتوسع العمراني:** فقد تضاعف عدد الساكنة الإجمالية ثلاث مرات خلال الفترة الممتدة بين 1960 و2014، في حين تضاعف عدد الساكنة الحضرية ستة مرات لتصل نسبتها القاطنة ب 365 مدينة ومركز حضري إلى حوالي 65 %.بينما تضاعف عدد الساكنة القروية فقط ب 1.6 خلال نفس الفترة، مما أدى إلى انتقال الضغط الديمغرافي من البوادي إلى الحواضر، وظهور مجالات بدينامیات تنموية مختلفة وحاجيات متزايدة.
- وتشكل المجالات الحضرية اليوم فضاءات عيش ما يقارب ثلثي الساكنة، ومن المتوقع أن يبلغ هذا المعدل حوالي 75 % بحلول سنة 2030. كما تشكل هذه المجالات قاطرة للتنمية وإنتاج الثروة، إذ تساهم في 75% من الناتج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الداخلي الخام و70% من الاستثمارات وتشغل 43 ٪ من الساكنة النشيطة في مساحة لا تتعدى 2 ٪ من مجموع البلاد.

- وقد ساهم الاستثمار العمومي والخاص، إلى جانب الدينامية الديمغرافية التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، في تطور منظومة عمرانية تراتبية نتج عنها ترسيخ مجموعة من التحديات تتجلى في **توسع الفوارق المجالية بالإضافة إلى تسارع ظاهرة التسحل:** إذ يتركز 65% من السكان الحضريين و53% من الأنشطة السياحية و92% من الأنشطة الصناعية بالمناطق الساحلية، مع هيمنة واضحة للفضاء الميتروبولي الرباط-الدار البيضاء الذي يستحوذ على % 48 من الناتج الداخلي الخام ويوطن % 86,4 من المقاولات. وتسعى الدولة في هذا الإطار، إلى تدعيم المدن الوسيطة، التي تستقطب 5.7 مليون نسمة في حوالي 60 مدينة، لكسب رهان إعادة توزيع الأنظمة الاقتصادية التي شكلتها المدن الكبرى، وتخفيف العبء عليها. أما المدن الصغيرة التي لا يتجاوز عدد ساكنتها أقل من 50.000 نسمة، والتي تضم ما يقارب 4 ملايين نسمة، فيتم الرهان عليها كعنصر توازن للحد من الفوارق بين المجالين القروي والحضري وتوفير وضمان تأطير تنمية المجال القروي .

ومن جهة أخرى، فإن مستقبل المغرب رهين بتأطير تمفصلاته الترابية، عبر تدعيم وتطوير منظومته الحضرية، التي تعد جزء مندمجا ضمن النظام المجالي. وتشكل المدن فيه محاور لتنظيم التدفقات والأنشطة على مختلف المستويات. فالمدن تشكل مراكز للإنتاج والتبادل، والقيادة والسلطة، وتلعب دورا أساسيا في ديناميات التنمية لساكنتها ولمجالات النمو الخاضعة لنفوذها والتي تتناسب مع قدرتها على التأثير والاستقطاب.

- أما بخصوص **رهان العالم القروي**، الذي يعتبر مكونا أساسيا للبنية الترابية والاقتصادية للمغرب، فعلى الرغم من التمدن السريع الذي عرفته بلادنا خلال السنوات الأخيرة، فإنه يشكل % 98من التراب الوطني ويشمل 85% من الجماعات الترابية بساكنة إجمالية تبلغ حوالي 13،41مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي % 40من الساكنة.

ومهما كانت أهمية المؤهلات التي يزخر بها العالم القروي من تنوع في الثروات والمجالات الطبيعية والثقافات، فإن واقع الحال يكشف عن مجموعة من الإكراهات المجالية، تتجلى بالخصوص في امتداد ما يقرب عن 50 % منه على مجالات حساسة كالجبال والواحات والساحل والتي تواجه عدة رهانات، لعل أبرزها يتجلى في فك العزلة وتدعيم البنيات التحتية الضرورية التي من شأنها أن تعزز من فرص الاستثمار وتشجع على عدم الهجرة.

- ويبقى **الرهان الأهم في المجالات الحساسة** هو تدبير ندرة الماء في الواحات التي تشكل % 15من التراب الوطني وتأوي % 5,5من الساكنة، وضرورة المحافظة على الدور الذي تلعبه الجبال كخزانات لهذا المورد والتي تمتد على حوالي %25من التراب الوطني وتستقطب % 26من الساكنة، ومعرضة باستمرار لتأثير التغير المناخي. أما المناطق الساحلية، فتتجلى أهم رهاناتها في تثمين المجال عبر دعم الأنشطة الإنتاجية والسياحية والترفيهية لتحسين محيط الاستثمار مع مراعاة التكامل والتآزر بين التدخلات وتدبير المخاطر، سواء تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية أو تلك الناجمة عن تركز الأنشطة والسكان.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- إن **الرهان المستقبلي حول الاستدامة** يكمن في استغلال الفرص الاقتصادية التي يتيحها **النمو الأخضر** على مستوى الشغل والاعتماد على التكنولوجيات الخضراء والتقليص من الانبعاثات الكربونية للأنشطة، والتحكيم بين مختلف استعمالات الماء لإقرار تراتبية للأسبقيات تضمن ترشيد استعمال المياه المتاحة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

تسعى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لإدماج مقاربة النوع والتمازج الإجتماعي في الفضاء العام عبر تجديد مناهج تخطيط الفضاءات العامة والمرافق العمومية ذات النفع العام وذلك من خلال تقوية الجانب النوعي أكثر من الكمي وتطوير نهج برمجتها مع إدماج معايير تتعلق بالولوجية حسب السياق الحضري والمميزات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يسعى القطاع على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي بشكل ضمني. فالمقاربة الترابية المعتمدة تهتم بالمستويين الوطني والبي-جهوي وتروم إلى تحقيق الانصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية، في إطار رؤية شمولية واستشرافية تعتمد على اعداد تشخيص ترابي يحدد الاشكاليات المجالية وبلورة سياسات للإعداد والتنمية المستدامة للمجالات قادرة على ضمان التناغم بين الإنسان ومحيطه والتي تعود بالنفع على جميع مكونات التراب الوطني وكذا جميع فئات المجتمع بما فيها العنصر النسوي.

أما فيما يتعلق ببرامج ومشاريع التنمية الترابية، فإن مواكبة المجالات لتحقيق تنمية مندمجة تتمثل أساسا في تقديم الدعم التقني والمنهجي أثناء صياغة وإعداد البرامج والمشاريع بتناسق وتناغم مع التوجهات الاستراتيجية المنبثقة عن وثائق التخطيط الترابي، مع العمل على مواكبة تنزيلها على أرض الواقع. ويراعى في بلورة الوثائق الاستراتيجية والمشاريع الترابية الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع بهدف التقليص من التفاوتات بين الجنسين فضلا عن أن مجموعة من البرامج تستهدف تحسين ظروف عيش النساء والرجال من مختلف الفئات العمرية.

كما ان بلورة التصورات الاستراتيجية والبرامج التنموية وتفعيلها يتطلب توفير مجموعة من الأدوات والدعائم التقنية والمنهجية الكفيلة بتحقيق النجاعة المطلوبة في ملائماتها مع مؤهلات وحاجيات وإكراهات التنمية بالمجالات الترابية.

وتتوزع هذه الأدوات بين ما هو مرتبط بالرصد واليقظة كالمراصد، والأنظمة المعلوماتية لتوفير المعطيات الترابية، والتي من شأنها أن تساعد على رصد وتحليل التفاوتات المجالية والفوارق بين مختلف الفئات (نساء ورجال)، أو ما يتعلق بأدوات الهندسة الترابية من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين، عبر تنظيم دورات تكوينية تحرص على إشراك وازن للعنصر النسوي إلى جانب صياغة دعائم منهجية كالدلائل المرجعية، والدراسات الموضوعاتية، يتم من خلالها التحسيس بأهمية مقاربة النوع في هندسة التنمية الترابية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)	% مشروع قانون المالية لسنة 2023/ قانون المالية للسنة 2022
الموظفون	172 293 000	178 696 000	3,72
المعدات والنفقات المختلفة	588 640 000	643 640 000	9,34
الاستثمار	257 630 000	260 075 000	0,95
المجموع	1 018 563 000	1 082 411 000	6,27

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	178 696 000					
المعدات والنفقات المختلفة	643 640 000	13 354 000	9 213 000			
الاستثمار	260 075 000	4 300 000	4 300 000			
المجموع	1 082 411 000	17 654 000	13 513 000	-	-	1 086 552 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- المعهد الوطني للتهيئة و التعمير

- المدارس الوطنية للهندسة المعمارية

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)			% مشروع قانون المالية للسنة 2023 / قانون المالية للسنة 2022
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
التعمير و الهندسة المعمارية	685 900 000	-	475 000 000	223 320 000	1,81
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية	26 600 000	-	-	3 500 000	-86,84
الدعم والمصالح المتعددة	306 063 000	178 696 000	168 640 000	33 255 000	24,35
المجموع	1 018 563 000	178 696 000	643 640 000	260 075 000	6,27

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

• جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
التعمير و الهندسة المعمارية	-
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية	-
الدعم والمصالح المتعددة	178 696 000

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
التعمير و الهندسة المعمارية	698 320 000	-	-	-	-	698 320 000
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية	3 500 000	-	-	-	-	3 500 000
الدعم والمصالح المتعددة	380 591 000	17 654 000	13 513 000	-	-	384 732 000
المجموع	1 082 411 000	17 654 000	13 513 000	-	-	1 086 552 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
مشاريع و عمليات أخرى	-	16 000 000	16 000 000
المشاركة في نفقات الاستثمار للوكالات الحضرية	-	190 000 000	190 000 000
المساهمة في نفقات التسيير للوكالات الحضرية	475 000 000	-	475 000 000
التعمير	-	17 320 000	17 320 000

■ **تعليق**

ترصد الوزارة مبلغ 206 مليون درهم كمساهمة في نفقات الاستثمار للوكالات الحضرية، منها 190 مليون درهم ترصد وتبرمج لفائدة هذه الوكالات الحضرية، و16 مليون درهم كمساهمة تكميلية للوكالات الحضرية التي بصدد تشييد مقراتها الإدارية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم التنمية الترابية	-	3 500 000	3 500 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
مشاريع و عمليات أخرى	118 985 000	30 405 000	149 390 000
التواصل و التعاون و نظم المعلومات	-	2 850 000	2 850 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	49 655 000	-	49 655 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	124 429 000	65 575 000	190 004 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	64 085 000	28 000 000	92 085 000
جهة الشرق	39 113 000	14 100 000	53 213 000
جهة فاس - مكناس	72 390 000	19 200 000	91 590 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	84 358 000	28 800 000	113 158 000
جهة بني ملال - خنيفرة	33 425 000	10 000 000	43 425 000
جهة الدار البيضاء- سطات	41 035 000	13 000 000	54 035 000
جهة مراكش - آسفي	71 525 000	27 800 000	99 325 000
جهة درعة - تافيلالت	30 660 000	17 000 000	47 660 000
جهة سوس - ماسة	36 735 000	10 100 000	46 835 000
جهة كلميم - واد نون	13 305 000	5 500 000	18 805 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	21 905 000	12 000 000	33 905 000
جهة الداخلة - واد الذهب	10 675 000	9 000 000	19 675 000
المجموع	643 640 000	260 075 000	903 715 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
نفقات الموظفين	172 293 000	174 092 000	178 696 000	183 190 000	187 816 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	588 640 000	573 640 000	643 640 000	658 840 000	679 840 000
نفقات الاستثمار	257 630 000	237 630 000	260 075 000	298 812 000	309 630 000
المجموع	1 018 563 000	985 362 000	1 082 411 000	1 140 842 000	1 177 286 000

■ تعليق

بالنسبة لنفقات الموظفين:

دعم الدولة لهذا القطاع فيما يخص الموارد البشرية، خاصة تعزيز تلك المتعلقة بمعاهد التكوين التابعة لها (الأساتذة والأطر) ومواكبة تنزيل اللاتمركز الإداري.

بالنسبة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة:

يأتي ارتفاع الاعتمادات إثر تعزيز إمكانيات الوكالات الحضرية من أجل تغطية حاجياتها فيما يخص نفقات موظفيها وكذلك لتعزيز الأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين والمستخدمين بها.

بالنسبة لنفقات الاستثمار:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ستتيح الاعتمادات المدرجة خاصة، تمكين الوكالات الحضرية من استكمال أوراش بناء مقراتها الإدارية المرخص لها سالفا، وإطلاق الدراسات المرخص لها من طرف لجنة الدراسات التي يشرف عليها رئيس الحكومة.

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	17 654 000	17 654 000	17 654 000	17 654 000	17 654 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

■ تعليق

تتكون الاعتمادات المدرجة من إعانة التسيير في حدود 9.213.000 درهم وإعانة الإستثمار في حدود 4.300.000 درهم بالإضافة إلى مداخيل ذاتية تقدر ب 4.141.000 درهم .

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة تتكفل بنفقات الدروس و الأتعاب لهذه المؤسسات على الصعيد المركزي.

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
التعمير و الهندسة المعمارية					
الميزانية العامة	685 900 000	670 900 000	698 320 000	755 000 000	781 000 000
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية					
الميزانية العامة	26 600 000	21 600 000	3 500 000	-	-
الدعم والمصالح المتعددة					
الميزانية العامة	306 063 000	292 862 000	380 591 000	385 842 000	396 286 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	17 654 000	17 654 000	17 654 000	17 654 000	17 654 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

• جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
التعمير و الهندسة المعمارية					
المشاركة في نفقات الاستثمار للوكالات الحضرية	150 000 000	150 000 000	190 000 000	233 855 000	238 855 000
الهندسة المعمارية (1)	2 000 000	-	-	-	-
المساهمة في نفقات التسيير للوكالات الحضرية	485 000 000	480 000 000	475 000 000	495 000 000	516 000 000
التعمير	33 900 000	23 900 000	17 320 000	10 145 000	10 145 000
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية					
دعم التنمية الترابية	5 000 000	4 000 000	3 500 000	-	-
إعداد التراب	11 000 000	7 000 000	-	-	-
الدعم والمصالح المتعددة					
التواصل و التعاون و نظم المعلومات	4 500 000	4 500 000	2 850 000	2 850 000	2 850 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	4 150 000	4 150 000	49 655 000	49 655 000	49 655 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
الوكالات الحضرية					
المداخيل الإجمالية	1 120 000 000	900 000 000	1 196 000 000	1 236 000 000	1 262 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	597 000 000	600 000 000	676 000 000	691 000 000	707 000 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	250 000 000	250 000 000	250 000 000	260 000 000	265 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	270 000 000	270 000 000	270 000 000	285 000 000	290 000 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات
602 : **التعمير و الهندسة المعمارية** مسؤول البرنامج : السيدة مديرة التعمير.	هدف 1.602 : تعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير	مؤشر 1.1.602 : نسبة التغطية بوثائق التعمير تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع
	هدف 2.602 : إعداد دلائل مرجعية، معايير وتوجهات لتأطير التعمير	مؤشر 1.2.602 : عدد الدلائل المرجعية والمعايير التقنية والقانونية المعتمدة
	هدف 3.602 : دعم الارتقاء نحو تعمير مستدام	مؤشر 1.3.602 : عدد الدراسات الاستشرافية والوقائية المعتمدة
		مؤشر 2.3.602 : عدد الدراسات المعتمدة للتأهيل وتدارك الخصاص
	هدف 4.602 : تعزيز الجودة المعمارية والمناظر الطبيعية وصونها والحفاظ على التراث المبني	مؤشر 1.4.602 : معدل تنفيذ برنامج إعداد المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية
		مؤشر 2.4.602 : نسبة تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار
603 : **إعداد التراب و دعم التنمية الترابية** مسؤول البرنامج : مديرة إعداد التراب الوطني.	هدف 1.603 : معالجة الإشكالات المجالية عبر بلورة خبرات استشرافية وموضوعاتية واعتماد آليات التخطيط الاستراتيجي.	مؤشر 1.1.603 : نسبة الإجابة عن الإشكاليات المجالية حسب حاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات
	هدف 2.603 : مواكبة المجالات في إعداد رؤية استراتيجية للتنمية ودعم برنامج التنمية المجالية	مؤشر 1.2.603 : عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي ومشاريع التنمية الترابية المنجزة للاستجابة لحاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات
	هدف 3.603 : دعم هيئات الحكامة لإعداد التراب الوطني وأدوات اليقظة والهندسة الترابية.	مؤشر 1.3.603 : عدد أدوات اليقظة والهندسة الترابية التي تمت صياغتها أو إنجازها
610 : **الدعم والمصالح المتعددة** مسؤول البرنامج :	هدف 1.610 : عقلنة التنظيم و ترشيد تدبير الموارد	مؤشر 1.1.610 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية
		مؤشر 2.1.610 : نسبة النساء المستفيدات من التكوين
		مؤشر 3.1.610 : نسبة الاختصاصات المنقولة للإدارة اللاممركزة
		مؤشر 4.1.610 : معدل أيام التكوين

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

مدير الموارد البشرية والوسائل العامة.		مؤشر 5.1.610 : نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية
		مؤشر 6.1.610 : نسبة الاعتمادات الميزانياتية المرصودة للمصالح اللاممركزة
	هدف 2.610 : توفير تكوين ناجع وذو جودة يستجيب لمتطلبات سوق الشغل	مؤشر 1.2.610 : عدد مسالك التكوين المعتمدة
		مؤشر 2.2.610 : تكلفة التكوين لطالب واحد
		مؤشر 3.2.610 : نسبة التمويل الذاتي
	هدف 3.610 : تنمية البحث والخبرات و الارتقاء بمؤسسات التكوين إلى قطب للكفاءات في ميادين الهندسة المعمارية، التعمير وإعداد التراب.	مؤشر 1.3.610 : عدد شواهد الدكتوراه المحصل عليها من طرف النساء و الرجال
		مؤشر 2.3.610 : عدد الإصدارات العلمية من قبل الرجال والنساء
	هدف 4.610 : تعزيز التواصل و نظم المعلومات و تحسين جودة الخدمة المقدمة.	مؤشر 1.4.610 : معدل رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين
		مؤشر 2.4.610 : نسبة توفر المنصة المعلوماتية
		مؤشر 3.4.610 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

الجزء الثاني

تقديم البرامج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في أفق مواكبة الدينامية التنموية للمجالات ولضمان تنمية ترابية مستدامة مندمجة ومترابطة من الناحية الوظيفية والانتاجية والتنافسية وقادرة على التأقلم مع المتغيرات الظرفية وبغية رفع التحديات الكبرى للتمدن والعولمة، تبنت هذه الوزارة مقاربة متجددة واستشرافية تتوخى إرساء سياسة حضرية وطنية ترتكز بالأساس على تنظيم وتأطير نمو مختلف المجالات وتعميم وتجويد مضامين وثائق التعمير وتطوير نماذج استشرافية متجددة للتنمية الحضرية، إعداد مرجعيات تقنية جديدة وأجرأة مبادئ التعمير المستدام ومراجعة مناهج التخطيط المجالي المعتمدة وتحيين المنظومة القانونية الخاصة بالقطاع.

ولبلوغ الأهداف المنشودة، اعتمدت الوزارة برنامجا وطنيا طموحا للتعمير المستدام يرتكز على 05 دعامات استراتيجية و عملياتية، تتلخص فيما يلي:

1. تخطيط استراتيجي مستدام يهدف إلى تطوير وإعداد جيل جديد من وثائق التعمير مرتكز على مبادئ التعمير المستدام ويتوخى تطوير مستوطنات بشرية مفتوحة وسهلة الولوج، مرنة ومستدامة؛
2. الاستشراف الحضري باعتباره آلية مساعدة في فهم التحولات المجالية تمكن من استباق الحركية العمرانية وفتح النقاش حول الرهانات المستقبلية والخيارات الناتجة عنها من أجل تجويد التخطيط وتحسين حكامة المجالات الترابية؛
3. استدامة المجالات كدعامة تروم تطوير مقاربات متجددة ومبتكرة عل مستوى المجالات الترابية وذلك في سياق تحقيق طموح البناء التشاركي للمدينة المستدامة.
4. تقوية قدرات المجالات على مواجهة الأخطار والتكيف معها من خلال العمل على المدى القريب والمتوسط، على تغطية التراب الوطني بخرائط قابلية للتعمير، فضلا عن إعداد دراسات تروم تحسين وتقوية قابلية المجالات على التأقلم ومواجهة الأخطار الطبيعية.
5. تحول رقمي للمجالات يهدف إلى تطوير وإعداد مخططات توجيهية للتحول الرقمي للمجالات الحضرية في أفق بناء رؤية عملياتية لمسار رقمنة المجالات وتطوير الخدمات الإلكترونية الضرورية والفضاءات العمومية الذكية.

وبالنظر إلى كون تثمين التراث المعماري والمشاهد الطبيعية والمحافظة يشكل أسبقية مهمة ورافعة أساسية للتنمية من خلال الرفع من الجودة المعمارية والمشهدية والحرص على احترام الهويات والخصوصيات المحلية، فإن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة تحرص على تقوية وتحسين مستوى التكوين في مهن الهندسة المعمارية وتخطيط المدن.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وموازاة مع ذلك وفي أفق الرفع من الجودة المعمارية للإطار المبني كأولوية حكومية، فإن هذه وزارة تقوم بالعديد من التدخلات المحددة والمتكاملة بهذا الخصوص وذلك دون إهمال رهان تنمية العالم القروي حيث تتم مباشرة عدة عمليات بهدف إنقاذ ورد الاعتبار وإنعاش التراث المعماري القروي وتأطير التدخلات المعمارية داخل هاته المجالات.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

أما على مستوى التكوين فالوزارة دائمة الحرص على مواكبة المعاهد والمدارس الوطنية التابعة لها ضمن مبدأ توفير عرض عمومي للتكوين من خلال إحداث أقطاب جهوية للتكوين في مهن التعمير والتهيئة والهندسة المعمارية يساير متغيرات العصر ويستجيب للحاجيات التي يفرضها تطور المجالات في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة. هذا، ومن أجل تأمين ظروف التكوين الجيد، شرعت الوزارة في توفير مقرات دائمة لهذه المدارس بتعاون وثيق وشراكة بناءة مع مكونات المنظومات الجهوية والمحلية لكل مدرسة على حدة. وذلك دون إغفال مواكبة المهنيين في ميدان الهندسة المعمارية لأجل تحصين مكاسب المهنة وتخليق الممارسات بها وتجويدها خدمة للصالح العام.

في نفس السياق، تسهر الوزارة بتنسيق مع قطاع التعليم العالي على منح معادلات شهادات الهندسة المعمارية المسلمة من طرف المدارس والجامعات الأجنبية بالشهادة الوطنية المسلمة من طرف المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية.

عدد المدن العتيقة المغطاة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار المصادق عليها/ عدد المدن العتيقة المزمع تغطيتها بتصاميم التهيئةوردالاعتبارالى حدود سنة 2028.باعتبار أن العددالإجمالي للمدن العتيقة هو 32(البنكالدولي)، تمت تغطية 13 منها بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار الى حدود سنة .2020

2. مسؤول البرنامج

السيدة مديرة التعمير.

3. المتدخلين في القيادة

يتولى مسؤولية التنزيل العملياتي للبرنامج كل من السيدة مديرة التعمير و السيدة مديرة الهندسةالمعمارية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.602: تعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير

المؤشر 1.1.602 : نسبة التغطية بوثائق التعمير تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	82	86,50	85	89	91	91	2025

- **توضيحات منهجية**

عدد الجماعات المتوفرة على الأقل على تصميم تهيئة أو تصميم تنمية التكتلات العمرانية القروية مصادق عليه تترتب عليه الآثار القانونية لإعلان المنفعة العامة/ العدد الإجمالي للجماعات.

المعدل يحتسب بناء على عدد تصاميم التهيئة وتصاميم تنمية التكتلات القروية المصادق عليها تترتب عليها الآثار القانونية لإعلان المنفعة العامة على مستوى كل جماعة والعدد الإجمالي للجماعات الذي يصل إلى 1503 جماعة.

نسبة تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير مصادق عليها تترتب عليها الآثار القانونية لإعلان المنفعة العامة التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التعمير.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مرتبط بإنجاز وثائق التعمير الذي يدخل في إطار مهام قطاعات الأخرى والجماعات الترابية (تحقيق المرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام).

- **تعليق**

آثار إعلان المنفعة العامة منصوص عليها في المادة 28 من القانون 12.90 المتعلق بالتعمير.
الأخذ بعين الاعتبار واعتماد المبادئ التوجيهية للدليل المتعلق ب "النوع الاجتماعي والتخطيط العمراني والفضاءات العمومية" خلال إعداد وثائق التخطيط الحضري وكذا دليل برمجة المرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

الهدف 2.602: إعداد دلائل مرجعية، معايير وتوجهات لتأطير التعمير

المؤشر 1.2.602 : عدد الدلائل المرجعية والمعايير التقنية والقانونية المعتمدة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	2	3	3	3	3	3	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بحساب عدد الدلائل والمعايير التقنية والقانونية المعتمدة التي تندرج في إطار برنامج الإصلاحات القانونية الخاصة بميدان التعمير وفي إطار البرنامج الوطني للتعمير المستدام والذي يهدف إلى تطوير مقاربات متجددة على مستوى المجالات الترابية.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التعمير.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

لا شيء.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 3.602: دعم الارتقاء نحو تعمير مستدام

المؤشر 1.3.602 : عدد الدراسات الاستشرافية والوقائية المعتمدة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	170	110	110	110	110	110	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بحساب عدد الدراسات الاستشرافية والوقائية المعتمدة على الصعيد الوطني و التي تندرج في إطار البرنامج الوطني للتعمير المستدام (دراسات حول التحول الرقمي للمجالات، دراسات الوقاية وتدبير المخاطر، دراسة متعلقة بوضع نماذج استشرافية لتطور المجالات الحضرية، دراسات حول الحركية والتنقلات الحضرية، دراسات حول الانتقال الطاقي، دراسات حول المشاريع الحضرية، دراسات حول التجديد الحضري، دراسات حول التنمية السياحية، دراسات حول تنمية وتنظيم القطاع التجاري، علاوة على الدراسات المتعلقة بالمدن الإيكولوجية والأحياء البيئية والمخططات الخضراء، الزراعة الحضرية، إعادة تأهيل المقالع في المدن، تهيئة الضفاف والأودية والأنهار، تقييم الممارسات الحضرية،...).

- **مصادر المعطيات**

مديرية التعمير والوكالات الحضرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

لا شيء.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

المؤشر 2.3.602 : عدد الدراسات المعتمدة للتأهيل وتدارك الخصاص

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	79	60	60	60	60	60	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بحساب عدد الدراسات المعتمدة على الصعيد الوطني لتأهيل وتدارك الخصاص (دراسات إعادة الهيكلة، دراسات التأهيل الحضري، إلخ).

- **مصادر المعطيات**

مديرية التعمير والوكالات الحضرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

لا شيء.

الهدف 4.602: تعزيز الجودة المعمارية والمناظر الطبيعية وصونها والحفاظ على التراث المبني

المؤشر 1.4.602 : معدل تنفيذ برنامج إعداد المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100	2023

- **توضيحات منهجية**

تغطي المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية مواقع مختلفة، منها الأحياء، المراكز الصغيرة، الجماعات وكذا المدن الكبيرة مما يجعل من المستحيل تحديد القيمة المستهدفة بشكل موحد لكامل التراب الوطني.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

على ضوء ما تقدم وبالنظر إلى الوتيرة المسجلة في تنفيذ هذا البرنامج، فقد حددت مديرية الهندسة المعمارية هدف إعداد 05 مواثيق معمارية سنويا، وعلى مدى 05 سنوات، مما سيجعل القيمة الإجمالية المستهدفة هي 86 ميثاقاً في أفق عام 2022.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الهندسة المعمارية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم إنجاز المواثيق المعمارية على المستوى المحلي من طرف الوكالات الحضرية تبعا للأولويات التي تحددها هذه الأخيرة في حين تقوم مديرية الهندسة المعمارية بتتبع إنجاز البرنامج على المستوى الوطني وحث مختلف المتدخلين على التنزيل العملياتي لهاته المواثيق.

يعود التأخر المسجل بين سنتي 2019 و2022 إلى تأخر الدراسات المترتب عن تداعيات جائحة كورونا ويتوقع تداركه خلال سنة 2023.

- **تعليق**

لا شيء.

المؤشر 2.4.602 : نسبة تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	53,12	62,50	62,50	68,75	75	100	2028

- **توضيحات منهجية**

عدد المدن العتيقة المغطاة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار المصادق عليها/ عدد المدن العتيقة المزمع تغطيتها بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار الى حدود سنة 2028.باعتبارأن العدد الإجمالي للمدن العتيقة هو 32 (البنك الدولي)، تمت تغطية 17 منها بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار الى حدود سنة 2022.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الهندسة المعمارية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم التنفيذ العملياتي لتصاميم التهيئة على مستوى الوكالات الحضرية، ويعود عدم بلوغ التوقعات إلى التأخير الغير متحكم فيه في محطات المصادقة وكذا الظروف المعيقة للسير العادي للدراسات بسبب الوضع الصحي المتعلق بجائحة COVID 19علما أنه توجد حاليا 10 تصاميم في مراحل مختلفة من الإنجاز وتهم كلا من المدن العتيقة لأزمور ووزان وآسفي والجديدة وفاس والبهاليل والصويرة وطنجة ودبدو وقصبة بولعوان.

- **تعليق**

لا شيء.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

بناء على التحولات السياسية والديناميات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب على المستوى الوطني والجهوي، ومن أجل ضمان تنمية مستدامة وفعالة وعادلة أساسها التكافؤ والتكامل والتضامن وفق رؤية استشرافية شاملة ومندمجة، تنبني سياسة إعداد التراب الوطني على مقاربة مجالية قائمة على الاندماجية والتشارك، بهدف تحقيق انسجام وإلتقائية السياسات العمومية على مختلف المستويات الترابية، والتوزيع الناجع والمتناسق للعناصر المجالية المرتبطة بالموارد والأنشطة والسكان والتجهيزات والبنيات التحتية. وتعزيز التماسك والتناسق المجالي، والمساهمة في تقليص التفاوتات المجالية.

تسهر الوزارة في إطار الاختصاصات الموكلة إليها على وضع استراتيجية تهدف إلى تعزيز سياسة إعداد التراب والتنمية المستدامة للمجالات، وذلك من خلال اعتماد مقاربة ترابية واستشرافية تروم تحقيق انسجام مختلف التدخلات العمومية على جميع المستويات الترابية

ولتحقيق هذا الغرض، تعمل الوزارة على تعزيز استباق الإشكاليات الترابية عبر وضع رؤى استراتيجية وموضوعاتية تروم استشراف مختلف الإكراهات والرهانات والآفاق المتعلقة بتقوية تنافسية وجاذبية المجالات الترابية، ودعم تنميتها المستدامة، وأيضا تقوية المنظومة الحضرية وتعزيز دورها في التنمية المجالية.

وفي إطار تفعيل مشروع الجهوية الموسعة الذي انخرط فيها المغرب والمساهمة في تحقيق تنمية منسجمة لجميع الجهات، تعمل الوزارة على مواكبة مؤسسة الجهة في ممارسة اختصاصاتها في مجالات التخطيط والبرمجة. وتتمثل هذه المواكبة أساسا في تقديم الدعم التقني والمنهجي أثناء صياغة وإعداد البرامج والمشاريع بتناسق وتناغم مع التوجهات الاستراتيجية المنبثقة عن وثائق التخطيط الترابي، مع العمل على مواكبة تنزيلها على أرض الواقع.

وتماشيا مع توجهات البرنامج الحكومي ركزت الوزارة جهودها حول دعم تنمية مستدامة للمجالات الترابية من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ويتأتى تحقيق ذلك عبر مواكبة الجماعات الترابية إن على مستوى التخطيط الاستراتيجي أو على مستوى برمجة وتنفيذ مشاريع التنمية الترابية. ولبلوغ ذلك عملت الوزارة على تحقيق الأهداف التالية:

- دعم وتقوية اندماجية والتقائية السياسات المجالية.
- المساهمة في تقليص التفاوتات المجالية.
- تعزيز الاستشراف ورصد الديناميات المجالية.
- مواكبة التخطيط الاستراتيجي على الصعيد الجهوي.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- دعم البرامج والمشاريع المندمجة لتنمية العالم القروي؛
- المساهمة في رفع قدرات الفاعلين المحليين في ميدان الهندسة الترابية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

يعمل برنامج اعداد التراب ودعم التنمية المجالية على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي بشكل ضمني. فالمقاربة الترابية المعتمدة في مجال إعداد التراب الوطني تهتم بالمستويين الوطني والبي-جهوي وتروم إلى تحقيق الانصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية، في إطار رؤية شمولية واستشرافية تعتمد على اعداد تشخيص ترابي يحدد الاشكاليات المجالية وبلورة سياسات للإعداد والتنمية المستدامة للمجالات قادرة على ضمان التناغم بين الإنسان ومحيطه والتي تعود بالنفع على جميع مكونات التراب الوطني وكذا جميع فئات المجتمع بما فيها العنصر النسوي.

أما فيما يتعلق ببرامج ومشاريع التنمية الترابية، فإن مواكبة المجالات لتحقيق تنمية مندمجة تتمثل أساسا في تقديم الدعم التقني والمنهجي أثناء صياغة وإعداد البرامج والمشاريع بتناسق وتناغم مع التوجهات الاستراتيجية المنبثقة عن وثائق التخطيط الترابي، مع العمل على مواكبة تنزيلها على أرض الواقع. ويراعى في بلورة الوثائق الاستراتيجية والمشاريع الترابية الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع بهدف التقليص من التفاوتات بين الجنسين فضلا عن أن مجموعة من البرامج تستهدف تحسين ظروف عيش النساء والرجال من مختلف الفئات العمرية.

إن بلورة التصورات الاستراتيجية والبرامج التنموية وتفعيلها يتطلب توفير مجموعة من الأدوات والدعائم التقنية والمنهجية الكفيلة بتحقيق النجاعة المطلوبة في ملائماتها مع مؤهلات وحاجيات وإكراهات التنمية بالمجالات الترابية. وتتوزع هذه الأدوات بين ما هو مرتبط بالرصد واليقظة كالمراصد، والأنظمة المعلوماتية لتوفير المعطيات الترابية، والتي من شأنها أن تساعد على رصد وتحليل التفاوتات المجالية والفوارق بين مختلف الفئات (نساء ورجال)، أو ما يتعلق بأدوات الهندسة الترابية من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين، عبر تنظيم دورات تكوينية تحرص على إشراك وازن للعنصر النسوي إلى جانب صياغة دعائم منهجية كالدلائل المرجعية، والدراسات الموضوعاتية، يتم من خلالها التحسيس بأهمية مقاربة النوع في هندسة التنمية الترابية.

2. مسؤول البرنامج

مديرة إعداد التراب الوطني.

3. المتدخلين في القيادة

يسند الإشراف على تنفيذ هذا البرنامج إلى السيدة مديرة إعداد التراب الوطني والسيد مدير دعم التنمية المجالية والمفتشين الجهويين للوزارة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.603: معالجة الإشكالات المجالية عبر بلورة خبرات استشرافية وموضوعاتية واعتماد آليات التخطيط الاستراتيجي.

المؤشر 1.1.603 : نسبة الإجابة عن الإشكاليات المجالية حسب حاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	55	55	60	80	80	2025

- **توضيحات منهجية**

من بين المهام الاستراتيجية المنوطة بالوزارة المساهمة في تنوير صناع القرار عبر إنجاز خبرات استشرافية واستراتيجية حول الإشكاليات المجالية الملحة أو ذات راهنيه كبيرة بالنسبة لتنمية المجالات. وفي هذا الإطار يعكس هذا المؤشر مستوى بلوغ الأهداف المسطرة وذلك من خلال عدد الإشكالات المجالية المعالجة ذات الأولوية والملتزم بها في البرنامج التوقعي الثلاثي.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مقاربة إعداد التراب الوطني تهتم بالمستويين الوطني والبيجهوي الذي يمكن من تحديد الرهانات الكبرى للتنمية مع إعطاء الأولوية للمجال في بلورة سياسات للإعداد والتنمية المستدامة للمجالات، قادرة على ضمان التناغم بين الإنسان ومحيطه والتي تعود بالنفع على جميع فئات المجتمع (نساء ورجال) وأيضا على جميع مكونات التراب الوطني.

ويشير هذا المؤشر إلى عدد الإشكالات المجالية المعالجة والتي شكلت موضوع دراسة أو خبرة \ العدد الإجمالي للإشكالات ذات الأولوية والملتزم بها في البرنامج التوقعي.

- إذا كان المعدل أقل من 30% يعني أن نسبة المعالجة ضعيفة.

- إذا كان المعدل يتمحور ما بين 30% و60% يعني أن نسبة المعالجة متوسطة.

- إذا كان المعدل يفوق 60% يعني أن نسبة المعالجة مقبولة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

* يمكن لهذا المؤشر المتعلق بإنجازات 2022 أن يعرف تغيرا نسبيا نظرا لكون النتائج النهائية الخاصة بطلبات العروض المتعلقة بالدراسات، لم يحسم فيها بعد.

* كما أن تأخير الحصول على موافقة مصالح رئاسة الحكومة للإعلان عن طلبات العروض التي يعتزم القطاع إنجازها، تأثر سلبا على برمجة الدراسات المتوقعة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية دعم التنمية المجالية / قسم التقييم والهندسة الترابية.

- مديرية إعداد التراب الوطني/ قسم رصد الديناميات المجالية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

أحيانا لا تدرج الإشكالات المعالجة في قاعدة البرنامج التوقعي ولكن تظهر مع التحولات والتطورات المجالية الأمر الذي يمكن أن يغير تفسير المؤشر.

- **تعليق**

لاشيء

الهدف 2.603: مواكبة المجالات في إعداد رؤية استراتيجية للتنمية ودعم برنامج التنمية المجالية

المؤشر 1.2.603 : عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي ومشاريع التنمية الترابية المنجزة للاستجابة لحاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	73	103	105	107	108	109	2026

- **توضيحات منهجية**

تواصل الوزارة مواكبتها للمجالات وللفاعلين المحليين بغية تحقيق التنمية المجالية المستدامة وذلك عبر تقديم الدعم التقني والتأطير المنهجي في أفق إعداد رؤية استشرافية للتنمية المستدامة على المدى المتوسط والبعيد. وفي هذا السياق

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

بادرت الوزارة إلى إطلاق مسلسل إعداد وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي. هذه المبادرة ترمي بلوغ أهداف النجاعة والفعالية والانسجام في السياسات والتدخلات العمومية بين مختلف المستويات المجالية، وعليه فقد تم الشروع في إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض المجالس الإقليمية والسلطات المحلية من أجل بلورة رؤية استراتيجية ينبثق عنها مخطط عمل استراتيجي تنموي مندمج. ويراعى في إعداد هذه الوثائق الاستراتيجية بالإضافة إلى التوجهات وبرامج العمل المنبثقة عنها الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع بهدف التقليص من التفاوتات بين الجنسين.

في إطار الأهمية التي توليها الوزارة للبرامج التنموية المختلفة، ورغبتها في تحقيق تنمية عادلة بين المجالات، خاصة الإقليمية منها، تعكف الوزارة حاليا على الإجراءات الأولية لإطلاق مجموعة من الدراسات المتعلقة المخططات الاستراتيجية للتنمية المجالية لفائدة الأقاليم، حيث تعمل على مواكبتها من أجل تمكينهم من رؤية استشرافية للتنمية المجالية على المدى المتوسط والبعيد.

وفي إطار تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد ومواصلة تفعيل الالتزام المتعلق بتنمية المراكز الصاعدة، أقرت الوزارة ضمن أولوياتها بلورة البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة، وذلك في إطار مقاربة تشاورية وتشاركية مع جميع الفاعلين المعنيين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. وفي إطار إعداد هذا البرنامج تم تحديد برنامج أولوي يضم 77 مركز قروي صاعد، شكل موضوع عمل تنسيقي مع مجموعة من القطاعات الحكومية من أجل تبنى إطار للتدخل المشترك وإعداد برامج للتنمية المندمجة لهذه المراكز. ويراعى في إعداد هذه البرامج حاجيات الجنسين من مختلف الفئات العمرية بهدف تحسين ظروف العيش بهذه المراكز.

وفيما يتعلق بمواصلة إنجاز برامج ومشاريع التهيئة والتنمية القروية، تواصل الوزارة تفعيل مشاريع التهيئة والتنمية القروية التي تم التعاقد بشأنها والتي تم تمويلها من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إذ بلغ مجموع هذه المشاريع حوالي 830 مشروعا موزعة على 151 اتفاقية شراكة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية دعم التنمية المجالية / قسم التقييم والهندسة الترابية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إذا كان هذا المؤشر يعكس النجاعة المطلوبة من خلال عدد أدوات التخطيط المنجزة لدعم ومواكبة التنمية الترابية، فإنه بالمقابل لا يبرز المجهودات المبذولة من طرف مكونات الوزارة مركزيا وجهويا على مستوى المواكبة والتأطير التقني والمنهجي الذي يرافق مسلسل إعداد هذه الأدوات والبرامج.

- **تعليق**

لاشيء.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 3.603: دعم هيئات الحكامة لإعداد التراب الوطني وأدوات اليقظة والهندسة الترابية.

المؤشر 1.3.603 : عدد أدوات اليقظة والهندسة الترابية التي تمت صياغتها أو إنجازها

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	5	5	7	8	9	10	2026

- **توضيحات منهجية**

إن بلورة التصورات الاستراتيجية والبرامج التنموية وتفعيلها يتطلب توفير مجموعة من الأدوات والدعائم التقنية والمنهجية الكفيلة بتحقيق النجاعة المطلوبة في ملائماتها مع مؤهلات وحاجيات وإكراهات التنمية بالمجالات الترابية.

وتتوزع هذه الأدوات بين ما هو مرتبط بالرصد واليقظة كالمراصد، والأنظمة المعلوماتية لتوفير المعطيات الترابية، والتي من شأنها أن تساعد على رصد وتحليل التفاوتات المجالية والفوارق بين مختلف الفئات (نساء ورجال)، أو ما يتعلق بأدوات الهندسة الترابية من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين، عبر تنظيم دورات تكوينية تحرص على إشراك وازن للعنصر النسوي إلى جانب صياغة دعائم منهجية كالدلائل المرجعية، والدراسات الموضوعاتية، يتم من خلالها التحسيس بأهمية مقاربة النوع في هندسة التنمية الترابية.

ويمثل هذا المؤشر مجموع أدوات اليقظة والهندسة الترابية التي يتم صياغتها وإنجازها، وذلك بهدف بلوغ النجاعة المطلوبة في تقديم الدعم التقني والمنهجي اللازم أثناء بلورة التصورات الاستراتيجية وبرامج التنمية الترابية.

*من المرجح أن تعرف توقعات سنوات 2023 و2024 تغييرا نسبيا في حالة ما إذا تم إطلاق الدراسات الخاصة بإعداد التقارير الجهوية للديناميات والتفاوتات الجهوية، المرهون بالحصول على ترخيص مصالح رئاسة الحكومة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية إعداد التراب الوطني/ قسم رصد الديناميات المجالية.

- مديرية دعم التنمية المجالية / قسم التقييم والهندسة الترابية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يشير المؤشر إلى الجانب الكمي فقط في دعم المجالات من خلال مجموع الأدوات التقنية والمنهجية المنجزة، بينما لا يبرز الجانب الكيفي المتعلق بطبيعة الدعم ومحتواه.

- **تعليق**

لاشيء.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

وعيا منها بأهمية المهن الأفقية الداعمة (تدبير الموارد البشرية والمالية، التكوين، التواصل والتعاون، الشؤون القانونية....) في تحسين نجاعة أدائها، تسعى الوزارة إلى تعزيز أداء المهن الداعمة من أجل مصاحبة جيدة لجميع مكونات الوزارة وذلك في إطار سعيها الحثيث لترسيخ أسس الحكامة الجيدة.

وفي هذا الصدد تسعى الوزارة لاعتماد تدبير حديث لمواردها البشرية يقوم على أساس الكفاءة والجدارة، كما سطرت برنامجا طموحا لإصلاح وتحيين القوانين التي تنظم مهام ومهن الوزارة وذلك في إطار التشاور مع جميع المسؤولين المعنيين.

وإيمانا منها بأهمية تطوير التعاون والتواصل، لما من شأنه أن يحسن مهارات وقدرات مواردها البشرية وانفتاحها على محيطها، وانسجاما مع التوجه الملكي الرامي إلى دعم البلدان الإفريقية الصديقة، فإن الوزارة تعتزم تعزيز روابط التعاون وتنويعها بهذه الدول في كافة المناحي المتعلقة بالتعمير وإعداد التراب الوطني والهندسة المعمارية.

ولتوفير الإمكانيات البشرية المؤهلة، فإن الوزارة بحكم إشرافها على كل من المدارس الوطنية للهندسة المعمارية والمعاهد الوطنية للتهيئة والتعمير ومعاهد تكوين التقنيين، سوف تعمل على إحداث قطب خاص بالهندسة الترابية. وفي هذا الصدد، وبغرض استباق حاجيات سوق العمل بملائمة مسالك التكوين مع مهن المستقبل؛ تم إطلاق أول مركز دراسات الدكتوراه للهندسة المعمارية. ولأجل تيسير ولوج عدد أكبر من الطلبة لشعبة الهندسة المعمارية، تم إحداث خمس مدارس للهندسة المعمارية بكل من مراكش وفاس وتطوان و اكادير ووجدة مع برمجة مدرسة أخرى بالدار البيضاء، موازاة مع بلورة ميثاق لتعليم الهندسة المعمارية كمرجع للتكوين في هذا الميدان والحرف المرتبطة به. كما تم احداث معاهد جديدة لتكوين التقنيين المتخصصين بكل من تطوان وملحقة السمارة.

ولتكريس وبلورة رؤيتها الاستراتيجية فإن هياكل الوزارة من مفتشيات جهوية ووكالات حضرية، وفي أفق تفعيل الجهوية المتقدمة وورش اللتمركز الاداري، مطالبة بتعزيز تموقعها وأدوارها الجديدة في رسم معالم خريطة عمل بالجهات والمدن عبر إعداد المرجعية المجالية والقانونية والمساهمة في الرفع من تنافسية المدن باعتبارها قاطرة للتنمية.

ونظرا للدور المحوري للوكالات باعتبارها دراعا تنفيذية لسياسة الوزارة بالجهات، فإن عملها في المستقبل، يتعين أن ينصب على تسريع وتعميم التغطية بوثائق التخطيط الحضري والتعمير وتجويد الحكامة ومواكبة الاستثمار والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال بإحداث طفرة نوعية في تبسيط المساطر وتعميم ونشر الدلائل الخاصة بها و استغلال الإمكانيات الرقمية والتجاوب مع انشغالات المواطنين

و في نفس الإطار تسعى الوزارة من خلال التعاون بين جميع مديرياتها إلى تعزيز الحكامة الجيدة عن طريق ترشيد تسيير الميزانية و الخدمات الوجستيكية و نشر الممارسات الجيدة، مع السهر على تفعيل مضامين ميثاق مثالية الادارة لتحقيق التنمية المستدامة.

و في هذا الإطار تسعى الوزارة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أجرأة المخطط المديري للقطاع حول تفعيل ميثاق اللاتمركز الاداري؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- تحديث و إثراء و دعم الترسانة القانونية التي تؤطر و تحكم القطاع؛
- تطور الرصد القانوني من اجل تعزيز الحماية القانونية لتدخلات جميع مكونات الوزارة؛
- وضع تدبير حديث و استشرافي للموارد البشرية يقوم على أساس الجدارة و الكفاءة لخدمة الوزارة و المؤسسات التي تقوم تحت إشرافها؛
- مواصلة الجهود للسهر على تدعيم موظفي جميع هياكل قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير من خلال التوظيف والدمج وإدارة المسار المهني؛
- مواصلة تحسين تسيير الميزانية من خلال تشجيع الانتقال من التسيير الذي يقوم على الموارد إلى التسيير الذي يقوم على النتائج؛
- المشاركة في تحسين الحكامة في جميع المصالح التابعة للوزارة وذلك باعتماد أفضل الممارسات ودعم الإدارة الإلكترونية؛
- تحسين ظروف العمل بشكل مستمر مع التسيير الأمثل للوسائل الوجستيكية الضرورية للسير الجيد لجميع مكونات الوزارة؛
- تزويد قطاع التعمير و إعداد التراب الوطني بمخطط توجيهي لنظم المعلومات؛
- تعزيز التواصل و توسيع التعاون؛
- منح تكوين ناجع يستجيب للحاجيات ومتطلبات سوق الشغل؛
- تطوير البحث والخبرة وذلك من خلال جعل مؤسسات التكوين، المذكورة أعلاه، قطبا للكفاءات في ميادين التعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب؛
- مواكبة مختلف القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمحيط السوسيو-اقتصادي عن طريق دعم القدرات وتقديم الخبرات .
- أجرأة المخطط القطاعي حول كيفية ومراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الحياة العامة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

قامت الوزارة بمواصلة تكريس بعد النوع في كل اوجه استراتيجية البرنامج.

2. مسؤول البرنامج

مدير الموارد البشرية والوسائل العامة.

3. المتدخلين في القيادة

التسيير العملي للبرنامج يندرج ضمن مسؤولية كل من مدير الموارد البشرية والوسائل العامة ومدير الشؤون القانونية ومدير التواصل والتعاون ونظم المعلومات ومدراء المؤسسات التكوينية والمفتشين الجهويين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.610: عقلنة التنظيم و ترشيد تدبير الموارد

المؤشر 1.1.610 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	3,97	3,90	3,80	3,75	3,68	3,68	2025

- **توضيحات منهجية**

تتمثل نسبة الكفاءة في إدارة الموارد البشرية في عدد مسيري شؤون الموظفين بالنسبة لعدد الموظفين في الوزارة، ويمكن تفسير التطور الإيجابي لهذا المؤشر في كون عدد مدبري الموارد البشرية الذي يبقى ثابتا مقابل التطور التصاعدي لعدد الموظفين، رغم تزايد عدد الموظفين الراجع لعملية التوظيف التي تباشرها الوزارة كل سنة التي تبقى رهينة بعدد المناصب المالية المحدثة برسم قانون المالية لكل سنة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة / قسم الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد المؤشر عدد الموظفين المنخرطين في تدبير الموارد البشرية دون الأخذ بعين الاعتبار مجال تخصصهم أو درجاتهم الإدارية؛ إن الموظفين المنخرطين في تدبير الموارد البشرية خاصة على مستوى المصالح اللاممركزة يقومون إلى جانب مهامهم بمهمات أخرى؛ إن الموظفين الموضوعين رهن الإشارة أو الملحقين لدى قطاعات أخرى لا يعتد بهم رغم أن ملفاتهم الإدارية يتم تدبيرها بالوزارة الأصلية.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

نستنتج من خلال المعطيات في الجدول أعلاه تطور تنازلي في نسبة فعالية تدبير الموارد البشرية، الأمر الذي يعكس تدبيرا جيدا للموارد البشرية على صعيد الوزارة بالنظر إلى عدد الموظفين الذين يتقلدون مناصب المسؤولية ورغم أن هذا التطور يبدو ضعيفا إلا أنه يبقى مهما ومنتظما ويعكس المجهودات المبذولة في هذا الإطار بالنظر للتزايد المنتظم لأعداد الموظفين في الوزارة.

المؤشر 2.1.610 : نسبة النساء المستفيدات من التكوين

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	43	50	50	50	50	50	2025

- **توضيحات منهجية**

عملت الوزارة خلال سنة 2022 على تكريس مقاربة النوع في عدة مجالات وخاصة كل ما يتعلق بالتكوين المستمر رغم كون البرمجة المالية والتنظيمية للتكوينات هذه السنة كانت رهينة بمرحلة الخروج التدريجي من تداعيات الازمة الوبائية.

وتجدر الاشارة إلى أن طبيعة التكوينات سنة 2022 همت بعض الميادين التقنية والتي تتسم بوجود نسبة كبيرة للعنصر الذكري وخصوصا على المستوى الجهوي للوزارة. كما أنه من المتوقع أن نسبة استفادة العنصر النسوي من مختلف لبرامج التكوينية تعرف استقرارا في السنوات المقبلة نظرا لطبيعة البرامج وتنوعها.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة / قسم التكوين المستمر.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يمكن هذا المؤشر من معرفة مستوى التكوين والتأطير لهذه الفئة من الموظفين ومدى نجاعة وأثر هذه الدورات التكونية على الموظفين بصفة عامة.

- **تعليق**

لا شيء.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 3.1.610 : نسبة الاختصاصات المنقولة للإدارة اللاممركزة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	65	94	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

تماشيا مع ما ورد في منشور السيد رئيس الحكومة الذي يدعو إلى ترسيخ تناسق برامج الدعم والمساندة بين مختلف القطاعات الوزارية بغرض توحيد منظومة نجاعة الأداء، قام قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير بتجديد بنك مؤشراته من خلال خلق مؤشر جديد يتعلق بتتبع نقل الاختصاصات على مستوى المصالح اللاممركزة بالجهات.

- **مصادر المعطيات**

المصالح المركزية التابعة للقطاع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد هذا المؤشر على تحديد نسبة الاختصاصات المنقولة للمصالح اللاممركزة بناء على هذه الصلاحيات ومدى نسبة تفويتها لهذه المصالح، غير أن هذا النقل يبقى مستمرا ومسترسلا في الزمن بسبب الاستمرارية في المتابعة وكذا أفقية هذه الاختصاصات أو ارتباطها بعدد من الاطراف، وعليه فإن تحديد نسبة هذا المؤشر تبقى غير دقيقة.

- **تعليق**

هذا المؤشر يمكن من تتبع وثيرة الاختصاصت إلى المصالح الجهوية، في إطار المجهودان التي يبذلها قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير في مجال تنزيل التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري للقطاع، غير ان الظرفية التي عاشتها الإدارة بسبب جائحة كورونا حالت دون تحقيق جميع الاهداف وتفويت كل الاختصاصات التي تم تحديدها في الوقت المبرمج، ما دفع عددا من المصالح إلى إرجاء تحقيق النسب المقررة إلى السنوات المقبلة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 4.1.610 : معدل أيام التكوين

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(يوم/شخص/تكوين)	-	3,60	4,50	5	5	5	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بمؤشر يمكن تقييم المجهودات المبذولة من طرف قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير في مجال التكوين المستمر في مرحلة محددة (سنة واحدة).

يوضح هذا المؤشر المجهود الكمي المنجز وذلك باحتساب مجموع برامج التكوين المستمر طويلة وقصيرة الأمد التي يستفيد منها الموظفون بجميع أصنافهم على الصعيد المركزي والجهوي في إطار البرنامج السنوي للتكوين المستمر للقطاع بالإضافة إلى التكوينات المبرمجة من طرف القطاعات الحكومية الأخرى لفائدة الموظفين.

يتم احتساب هذا المؤشر على أساس عدد المشاركين مضروب في المدة الاجمالية لايام التكوين مقسوم على مجموع موظفي المصالح المركزية و المتفشيات الجهوية مضروب في مئة (معدل أيام التكوين = عدد المشاركينX العدد الإجمالي لأيام التكوين / مجموع موظفي المصالح المركزية والمتفشيات الجهوية X 100).

- البسط: عدد المشاركينX العدد الإجمالي لأيام التكوين.
- المقام: مجموع موظفي المصالح المركزية والمتفشيات الجهوية X 100.

معدل أيام التكوين = عدد المشاركينX العدد الإجمالي لأيام التكوين / مجموع موظفي المصالح المركزية والمتفشيات الجهوية X 100.

بالنسبة للتكوينات طويلة الأمد والتي تحتسب مدتها بعدد ساعات التكوين نظرا لتركيبتها (مزيج بين التعليم عن بعد والتعليم الحضوري وكذا الخرجات الميدانية والورشات) يتم تحويل الساعات إلى أيام وذلك باعتبار أن يوم تكوين يوافق 6 ساعات.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة / قسم التكوين المستمر.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن هذا المؤشر من تقييم المجهودات المبدولة من طرف القطاع في مجال التكوين المستمر الا انه لا يمكننا هذا المؤشر من معرفة مدى نجاعة التكوين على المدى البعيد.

- **تعليق**

تم تبني هذا المؤشر الجديد الخاص بالتكوين المستمر وذلك أخذا بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في تقارير المفتشية العامة للمالية نجاعة أداء قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير برسم السنة المالية 2019 و2020.

المؤشر 5.1.610 : نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	39,88	41	42	50	50	2025

- **توضيحات منهجية**

تتمثل نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية عدد الموظفات اللواتي يتقلدن مناصب المسؤولية بالنسبة لمجموع المسؤولين بالوزارة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة / قسم الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد هذا المؤشر على عدد الموظفات اللواتي يتقدمن لتحمل المسؤولية وكذا نتائج عمليات الانتقاء لهذه المناصب خصوصا وأن هذه العملية لا تخضع لأية كوطا.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يمكن القول أن هذا المؤشر قابل للارتفاع بالنظر للمكانة التي أصبحت تشغلها المرأة في الإدارة وكذا بالنظر للعدد المتزايد للموظفات اللواتي يلتحقن بالإدارة كل سنة، خاصة وأن نسبة الأطر تشكل النسبة الأكبر منها. وكذلك بالنظر لنسبة تمثيلة النساء بالقطاع والتي تناهز 45%، هاته النسبة التي تبقى مرتفعة مقارنة بباقي الإدارات العمومية.

المؤشر 6.1.610 : نسبة الاعتمادات الميزانياتية المرصودة للمصالح اللاممركزة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	83	85	85	85	85	2025

- **توضيحات منهجية**

استكمالا للبرنامج الرامي إلى دعم وتعزيز المصالح اللاممركزة ومؤسسات التكوين التابعة للقطاع، تم العمل على أجرأة التصميم المديري للاتمركز الإداري المصادق عليه والخاص بهذا القطاع بحيث تم دعم هذه المصالح ببعض الموارد والوسائل الضرورية، ومواصلة اتخاذ كل الإجراءات المصاحبة لمواجهة الجائحة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

الإجراء في طور التنزيل.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 2.610: توفير تكوين ناجع وذو جودة يستجيب لمتطلبات سوق الشغل

المؤشر 1.2.610 : عدد مسالك التكوين المعتمدة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	4	4	4	4	5	5	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بإحصاء وتقييم فعالية مسالك التكوين المعتمدة وذلك عبر:

- اعتماد تكوينات تتلائم مع مجالات تدخل الوزارة الوصية ؛
- اعتماد الضوابط البيداغوجية الوطنية والملفات الوصفية للتكوينات المعتمدة.

- **مصادر المعطيات**

دفاتر الضوابط البيداغوجية ومناهج التكوين في مختلف المسالك بالنسبة لكل مؤسسة التكوين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتكز انجاز هذا المؤشر واستمراره على مدى انخراط خريجي المسالك المعتمدة في سوق الشغل.

- **تعليق**

القانون رقم 01-00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، يعطي الإمكانية لمؤسسات التعليم العالي (الغير التابعة للجامعات) خلق، حسب الموارد المالية والبشرية واللوجيستيكية المتوفرة لديها، أسلاك التكوين في الاجازة والماستر والدكتوراه شريطة أن تكون هذه الدبلومات معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 2.2.610 : تكلفة التكوين لطالب واحد

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	33 000	35 000	35 000	35 000	35 000	35 000	2025

- **توضيحات منهجية**

يقدم هذا المؤشر التكاليف المترتبة عن تكوين الأساسي لكل طالب خلال السنة الأكاديمية (البرامج الدراسية والأكاديمية لمختلف مسالك التكوين) مع الأخذ بعين الاعتبار وتيرة التدريس وجودة التكوين إضافة إلى معدل التأطير.

يرتكز احتساب التكلفة المالية لتكوين الطالب على ثلاثة عناصر أساسية:

- كلفة الأطر البيداغوجية والتقنية التي لها علاقة بمهام التدريس؛
- كلفة الأطر الإدارية؛
- كلفة البنايات وتجهيز وتسيير مؤسسات التكوين (التجهيزات، الصيانة، الماء، الكهرباء، الوقود.....).

- **مصادر المعطيات**

- مجموع نفقات برنامج الإعانات الموجهة للتسيير وتعويضات الأطر البيداغوجية والتقنية التي لها علاقة بمهام التدريس مقسوم على عدد الطلبة المسجلين في مختلف مسالك التكوين؛
- المعطيات المرقمة للحساب الاداري لكل مؤسسة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تنفيذ هذ المؤشر على:

- عدد الطلبة المسجلين سنويا؛
- عدد التوظيفات داخل مؤسسات التكوين؛
- عدد الأطر البيداغوجية والإدارية المحالة على التقاعد.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **تعليق**

هذا المؤشر مهم لأن تكلفة التكوين ليست على عاتق الطلبة لأن الدبلومات الممنوحة معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

المؤشر 3.2.610 : نسبة التمويل الذاتي

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	40	37,50	45,50	45,50	45,50	45,50	2025

- **توضيحات منهجية**

تحتسب النسبة المئوية للتمويل الذاتي من خلال حصر المداخيل المالية المترتبة عن الخدمات المقدمة من لدن مؤسسات التكوين واحتساب نسبتها من مجموع ميزانية التسيير.

- **مصادر المعطيات**

المعطيات المحاسباتية لمؤسسات التكوين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

من بين الأسباب الرئيسية التي تحول دون الرفع من هذه النسبة وتجاوز 30% من التمويل الذاتي، ضعف مداخيل دورات التكوين المستمر وذلك بفعل القيود التي يفرضها القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 (المادة 22) الذي يمنع أن تدرج في ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة نفقات الموظفين والأعوان والمستخدمين، وحيث أن أداء مستحقات المكونين تصرف من الميزانية العامة التي تبقى في حد ذاتها محدودة ومخصصة خاصة لأداء مستحقات الأساتذة العرضيين المكلفين بالتكوين الأساسي بالمدرسة، فان تطبيق هذه المقتضيات لا تشجع على تنظيم أكبر عدد من دورات التكوين المستمر، رغم أن المدرسة برمجت عدة اتفاقيات مع عدد من الشركاء.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 3.610: تنمية البحث والخبرات و الارتقاء بمؤسسات التكوين إلى قطب للكفاءات في ميادين الهندسة المعمارية، التعمير وإعداد التراب.

المؤشر 1.3.610 : عدد شواهد الدكتوراه المحصل عليها من طرف النساء و الرجال

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	11	13	11	18	18	18	2025

- **توضيحات منهجية**

عدد الدكتوراه المحصل عليها يحسب:

- عدد الطلبة الباحثين المسجلين في مراكز دراسات الدكتوراه؛
- تقارير البحوث والأطروحات المقدمة كل سنة من طرف طلاب الدكتوراه ، موقعة من طرف المشرف على الدكتوراه .
- عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه.

- **مصادر المعطيات**

مراكز الدراسات في الدكتوراه.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نسبة تقدم انجاز أطروحات الدكتوراه وإصدار المقالات العلمية.

- **تعليق**

- عمل مركز الدكتوراه، منذ سنتين، على سن منهجية جديدة للعمل، يتم من خلالها تتبع مستمر لكل طالب على حدى خلال كل مراحل البحث من جمع المعطيات إلى المناقشة. كما يلزم على كل طالبا تقديم خطوات بحثه عبر كل مرحلة.
- طلاب الدكتوراه لديهم فترة تنظيمية محددة في 3سنوات لإعداد وعرض أطروحاتهم، بالإضافة إلى 2 (سنتين) استثنائيتين في حالة عدم تمكنهم من انجاز ذلك في الوقت المحدد. أكثر من ذلك فان تسجيل الطالب بالدكتوراه تعتبر منتهية المفعول.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 2.3.610 : عدد الإصدارات العلمية من قبل الرجال والنساء

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	48	34	24	25	25	25	2025

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مجموع الإصدارات العلمية سواء تلك الصادرة عن المؤسسة والأساتذة والطلبة الباحثين بمختلف أنواعها سواء تلك الموجهة للقطاعات المهنية(المقالات العلمية والتقنية، المساهمة في أشغال الندوات العلمية تقارير التدريب والورشات.....) أو ذات الصبغة العمومية (الدراسات الميدانية، فصول الكتب، كتب...).

- **مصادر المعطيات**

- مركز التوثيق ومراكز دراسة الدكتورة .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر يرتبط بمستوى الإنتاج المعرفي للمسجلين في أسلاك الدكتوراه ولأساتذة المؤسسات التكوينية.

- **تعليق**

عدد المنشورات يمكن أن يتفاوت من سنة لأخرى وذلك ارتباطا بالأنشطة البداغوجية والعلمية، بمشاريع البحث والدراسات المنجزة من طرف مؤسسات التكوين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 4.610: تعزيز التواصل و نظم المعلومات و تحسين جودة الخدمة المقدمة.

المؤشر 1.4.610 : معدل رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	98	98	99	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يشكل التحول الرقمي وتبسيط المساطر الادارية أحد أولويات القطاع، بحيث يحظى بأهمية استراتيجية في مجال تطوير جودة الخدمات المقدمة، ودعم شفافية العلاقة بين الإدارة والمرتفقين وتحسين مناخ الاعمال.

وفي هدا الصدد عملت الوزارة على مواصلة المجهودات المبدولة في ميدان تبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال، ورقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين، ودلك من خلال منصة مخصصة للتوجيه والمواكبة التقنية، وعبر تعميم الخدمات الالكترونية وإعمال التدبير اللامادي للمساطر.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التعمير والوكالات الحضرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ضرورة الدعم والمواكبة بالتوظيفات والتكوينات الدقيقة في المجالات المتخصصة.

- **تعليق**

لا شيء

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 2.4.610 : نسبة توفر المنصة المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	95	99	99	99	99	99	2025

- **توضيحات منهجية**

يعتبر معدل التوافر تحد مهم للبنية التحتية المعلوماتية وذلك للحصول على نظام معلوماتي قوي. ومن أجل ذلك تم الاعتماد على عدة وسائل خاصة:

- إنشاء البنية التحتية المادية المتخصصة.
- إنجاز العمليات المناسبة التي تمكن من خفض الحوادث والتسريع من استئناف العمل.

تأمين البيانات والنسخ الاحتياطي والمواءمة مع المديرية الوطنية لأمن النظم المعلوماتية.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التواصل والتعاون والنظم المعلوماتية

مدة معالجة الحوادث: مستوى أمن النظم المعلوماتية ومستوى توفر خدمات الشبكة والأنترنيت.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء.

- **تعليق**

لا شيء.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 3.4.610 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	20	35	50	75	95	95	2025

- **توضيحات منهجية**

إجمالي عدد القواعد المتوافقة تماما / (103 مطروحا منه عدد القواعد غير القابلة للتطبيق)

103 هو العدد الإجمالي للقواعد

- **مصادر المعطيات**

مديرية التواصل والتعاون والنظم المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر يستهدف فقط النظم المعلوماتية التي تشرف عليها مديرية التواصل والتعاون النظم المعلوماتية.

- **تعليق**

سيمكن تحسين هذا المؤشر من حماية معلوماتية فعالة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

الجزء الثالث

محددات النفقات

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	61	23	84	12,48
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	46	53	99	14,71
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	264	226	490	72,81
المجموع	371	302	673	100

- جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	133	144	277	41,16
المصالح اللاممركزة	238	158	396	58,84
المجموع	371	302	673	100

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

• جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	23	9	32	4,75
جهة الشرق	23	13	36	5,35
جهة فاس - مكناس	30	27	57	8,47
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	212	201	413	61,37
جهة بني ملال - خنيفرة	8	3	11	1,63
جهة الدار البيضاء- سطات	12	15	27	4,01
جهة مراكش - آسفي	14	14	28	4,16
جهة درعة - تافيلالت	5	2	7	1,04
جهة سوس - ماسة	17	11	28	4,16
جهة كلميم - واد نون	8	1	9	1,34
جهة العيون -الساقية الحمراء	13	6	19	2,82
جهة الداخلة - واد الذهب	6	0	6	0,89
المجموع	371	302	673	100

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2023 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	165 633 700	727
المناصب المحذوفة	762 300	11
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 000 000	40
عمليات الإدماج	1 000 000	11
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	7 300 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	177 171 400	178696000
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	177 171 400	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 602 : التعمير و الهندسة المعمارية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : المساهمة في نفقات التسيير للوكالات الحضرية**

تخصيص مبلغ 475 مليون درهم كمساهمة في نفقات التسيير لفائدة الوكالات الحضرية تم تحديدها انطلاقا من مستوى كتلة أجور مستخدمي هذه الوكالات وفق تطورها السنوي.

- **مشروع 2 : التعمير**

يعتزم القطاع وضع برنامج عمل في انسجام تام مع النموذج التنموي الجديد الذي اعتمدته بلادنا من خلال وضع اسس سياسة حضرية متجددة واعتماد مرجعيات للتخطيط الترابي المستدام وكذا تعميم تغطية المجالات بوثائق التعمير. كما تم تخصيص مبلغ مالي يقدر ب 17.32 مليون درهم وذلك ل:

- إطلاق النسخة الثانية للبوابة الجغرافية لنشر وثائق التعمير المصادق عليها 2.0،
- إعداد دراسة حول تطوير مشاريع قرى بيئية بأقاليم بني ملال وشفشاون وميدلت،
- كما سيتم تخصيص اعتمادات آداء من أجل التمكين من إنجاز الدراسات المبرمجة والمعتمدة سابقا في اعتمادات الالتزام.

كما سيتم تجويد المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع بالعمل على:

- إعداد مشروع قانون يعنى بوثائق التعمير يرمي إلى تجاوز الإكراهات المرصودة بتبسيط مساطر إعداد وثائق التعمير وتقييمها ومراجعتها وإدراج مبادئ التعديلات والملائمات الطفيفة والتقليص من الآثار المترتبة عن إعلان المنفعة العامة وتفعيل مبادئ التعمير المستدام.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بشروط وكيفية فتح المناطق للتعمير.
- إعداد مشروع قانون يعنى بإعادة تموقع الوكالات الحضرية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ مشروع 3 : المشاركة في نفقات الاستثمار للوكالات الحضرية

تساهم الوزارة ب 206 مليون درهم في نفقات الاستثمار لفائدة الوكالات الحضرية و تهم بالأساس:

- إنجاز الدراسات المتعلقة بوثائق التعمير
- إنجاز الدراسات المتعلقة بتأهيل ورد الاعتبار للتراث المعماري عن طريق تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة
- تنفيذ برنامج المساعدة المعمارية بالعالم القروي
- بناء المقرات الإدارية الخاصة بالوكالات الحضرية.
- إنجاز الدراسات المتعلقة بالخرائط الوقائية من مخاطر الفيضانات.

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	الوكالات الحضرية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	التحويلات المنجزة لصالح الوكالات الحضرية تتم تبعا لمستويات موفور الخزينة المتبقي لهذه المؤسسات تبعا، مع مراعات التراتبية الآتية فيما يتعلق بالإمدادات المتاحة والمداخيل الفعلية: - يتم احتساب المداخيل الذاتية للمؤسسة، - يتم اعتماد الحاجيات المتعلقة بالاعتمادات المتطلبة على المدى القريب (لا تتعدى 3 أشهر)، - يتم عند الحاجة صرف إعانات التسيير، - يتم عند الحاجة صرف إعانات الاستثمار، - يتم عند الحاجة صرف إعانة تكميلية في حالة دعت الضرورة إلى ذلك، - يتم في حالة دعت الضرورة القصوى برمجة تحويلات بين بنود الميزانية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	برنامج الارتباط: التعمير والهندسة المعمارية تتولى الوكالة الحضرية في نطاق اختصاصها: - قيام بالدراسات اللازمة لإعداد المخططات التوجيهية المتعلقة بالتهيئة الحضرية ومتابعة تنفيذ التوجيهات المحددة فيها، - برمجة مشاريع التهيئة المرتبطة بتحقيق الأهداف التي ترمي إليها المخططات التوجيهية، -حضيرة مشاريع وثائق التعمير المقررة بنصوص تنظيمية خصوصا خرائط التنسيق ومخططات التهيئة ومخططات التنمية، - إبداء الرأي في جميع المشاريع المتعلقة بتقسيم وتجزئة الأراضي وإقامة المجموعات السكنية والمباني ذلك داخل أجل أقصاه شهر ابتداء من توجيه تلك المشاريع إليها من قبل الجهات المختصة. ويكون الرأي الذي تبديه في ذلك ملزما، - مراقبة أعمال تقسيم وتجزئة الأراضي وإقامة المجموعات السكنية والمباني عندما تكون في طور الإنجاز وذلك للتحقق من مطابقتها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ولرخص التجزيء أو التقسيم وإقامة المجموعات السكنية أو البناء المسلمة لأصحاب الشأن، - القيام بالدراسات اللازمة لمشاريع تهيئة قطاعات خاصة وتنفيذ جميع مشاريع الصيانة العامة أو التهيئة لحساب الدولة والجماعات المحلية أو أي شخص آخر يطلب من الوكالة القيام بذلك سواء كان من أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص كلما كان المشروع ذا منفعة عامة، - تشجيع وإنجاز عمليات إصلاح القطاعات الحضرية وتجديد المباني وإعادة هيكلة الأحياء المفتقرة إلى التجهيزات الأساسية والقيام لهذه الغاية بإنجاز الدراسات وامتلاك الأراضي اللازمة لذلك، برنامج الارتباط: الدعم والمصالح المشتركة: - المساهمة في أي مؤسسة يطابق نشاطها الأهداف المرسومة للوكالة والمهام المسندة إليها، - الاهتمام بمساعدة من الهيئات المنتخبة المعنية بتشجيع إنشاء وتطوير جمعيات الملاك، بجعل الأطر الضرورية رهن إشارتها قصد تيسير تنفيذ وثائق التعمير والسعي بوجه خاص لإحداث جمعيات نقابية تطبيقا للتشريع الجاري به العمل في هذا الميدان والحرص على متابعة العمليات التي تقوم بها هذه الجمعيات وذلك بتنسيق مع الهيئات المنتخبة المذكورة، - قديم مساعدتها الفنية للجماعات المحلية فيما يتعلق بالتعمير والتهيئة وللهيئات العامة والخاصة فيما تقوم به من أعمال التهيئة إذا ما طلبت ذلك، - جمع وتعميم جميع المعلومات المتعلقة بالتنمية المعمارية للعمالات والأقاليم الواقعة داخل نطاق اختصاص الوكالة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

الأنشطة	تتمحور أنشطة الوكالات الحضرية داخل نفوذ تدخلها فيما يلي: 1- التخطيط الحضري: - إعداد وثائق التعمير وضمان التغطية القصوى للتراب الوطني بوثائق التعمير؛ - إعداد الدراسات المتعلقة بالتهيئة والتعمير وبالمشاريع الاستراتيجية للتنمية؛ - إعداد الدراسات المتعلقة بالتعمير العملياتي والتصحيحي (دراسات إعادة الهيكلة والتجديد الحضري)؛ - تحديد العقار العمومي القابل للتعبئة - الارتقاء بالمشهد المعماري والحضاري وإعادة تأهيل النسيج العتيق - المساعدة التقنية للجماعات المحلية. 2-التدبير الحضري: - إبداء الرأي المطابق في أجال محددة بخصوص مشاريع البناء والتقسيم والمجموعات السكنية و التي يجب موافاة الوكالة بها من لدن الجهات المعنية. 3- المراقبة: - مراقبة مطابقة التجزئات والتقسيمات والمجموعات السكنية قيد الانجاز للقوانين الجاري بها العمل والتأكد من امتثالها لما تم الترخيص به.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 603 : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم التنمية الترابية**

في إطار البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة تم تخصيص 3،5 مليون درهم لانجاز الدراسة المتعلقة بنمدجة تأهيل اثني عشر مركزا قرويا صاعدا نموذجيا في اطار البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة وذلك بتنسيق مع وزارة الداخلية، كما يهدف هذا العمل إلى رسم خريطة لمختلف المشاريع الترابية مع إجراء محاكاة للتطور المستقبلي لكل مركز مستهدف مع تحديد تأثيرات التدخلات المزمع تنفيذها.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 610 : الدعم والمصالح المتعددة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

تم تخصيص ما يناهز مبلغ 112 مليون درهم لتغطية نفقات التسيير بالمصالح المركزية والمفتشيات الجهوية ودعم مؤسسات ومعاهد التكوين خاصة تغطية مصاريف التدريس وتمكينها من اعانات التسيير التي تناهز9 مليون درهم.

تم تخصيص ماينا هز مبلغ 12 مليون درهم لتغطية نفقات الاستثمار بالمصالح المركزية والمفتشيات الجهوية ومعاهد التكوين. خاصة وقد تمت برمجة 21،305 مليون درهم لبناء مقرات مدارس الهندسة المعمارية.

كما سيعمل القطاع على:

- انجاز استراتيجية التواصل الرقمي والسهر على تنفيذها من خلال وضع خارطة طريق ناجعة .
- تأمين النظم المعلوماتية للوزارة وذلك من أجل أجراة توصيات الوقاية الصادرة عن المديرية العامة لحماية النظم المعلوماتية وذلك عبر وضع نظام للتتبع المعلوماتي ونظام الحفظ والاستعادة.
- المشاركة والمساهمة في تنفيذ الشطر الثاني من برنامج الحوار المجالي مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.
- تطوير الحكامة وتحديث الإدارة من خلال:
  - إعداد دراسة تتعلق بإعداد ونشر دلائل بالمساطر ودلائل مرجعية خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والمصالح المكلفة بالتعمير والعقار بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة في مجال التعمير والعقار وجعلها في متناول المواطنين والإدارات المعنية لتعزيز الشفافية بهذا الميدان.
  - تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛
  - الشروع في إعادة تموقع المصالح المركزية والجهوية و تحسين الأداء الإداري و الوظيفي للمصالح بشكل يؤهلها للعب دورها بشكل أفضل وناجع ؛
  - مواصلة جهود القطاع في إنجاح الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عن طريق ترشيد استعمال المياه واللوازم المكتبية وإعداد الأسس المرجعية المعيارية وذلك وفقا لتوصيات مكتب الدراسات المكلف بالافتحاصات البيئية على مستوى المباني التابعة للقطاع؛
  - مواصلة دعم و تأهيل مؤسسات التكوين من خلال المساهمة في نفقات التسييرو اللإستثمار لفائدة المعهد الوطني للتهيئة والتعميرو المدارس الوطنية للهندسة المعمارية بكل من الرباط ومراكش وتطوان

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

وفاس وأكادير ووجدة و كدا معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين بكل من مكناس ،وجدة، تطوان والسمارة؛

- انطلاق الأشغال بورشي بناء مقري مدرستي مراكش ووجدة؛
- وضع إطار مؤسساتي لإحداث شبكة لمدارس الهندسة المعمارية الوطنية من أجل تقوية التنسيق و الارتقاء بالتعاون؛
- تعزيز استقلالية التدبير بالعمل على الرفع من المداخيل الخاصة لبلوغ هدف 30% من الميزانية الإجمالية للمدارس؛
- ملاءمة المساطر عبر البدء في تطبيق مقتضيات دليل المساطر الإدارية والمالية والمحاسباتية الخاصة بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية ؛
- العمل على نيل مصادقة قطاع التعليم العالي على دفتر الضوابط البيداغوجية الذي يؤطر عملية التكوين في ميدان الهندسة المعمارية وكذا التهيئة والتعمير؛
- التأهيل والرفع من قدرات الموارد البشرية من خلال توسيع الشراكة و التوقيع على اتفاقيات جديدة في ميدان التكوين المستمر مع مؤسسات التكوين التابعة للقطاع ، وتنظيم دورات تكوينية في مجال اختصاصات القطاع.

- **مشروع 2 : التواصل و التعاون و نظم المعلومات**

تخصيص مبلغ 2.850 مليون درهم لتعزيز نظم المعلومات والتواصل والتعاون من خلال شراء عتاد وبرامج معلوماتية، وتهيئة الأروقة وقاعات العرض.

- **مشروع 3 : مساعدة للأعمال الإجتماعية**

تم تخصيص مبلغ 49،655 مليون درهم لفائدة الأعمال الاجتماعية للوزارة والمؤسسات والهيئات التابعة لها.